المصالح الأمريكية في ليبيا ـ أدوات وآليات متغيرة 1943_ 1969

د ـ أسمهان ميلود معاطي
قسم التاريخ
كلية الآداب ـ الزاوية

توطئـــة:

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا تحكمها اعتبارات متعددة: داخلية وإقليمية وعالمية وهي ليست مستقلة عن بعضها بعض، لكنها متداخلة وفي حالة تفاعل مستمر فيما بينها، ولعل أقواها جميعا هو الحضور السوفياتي في مستوياتها الثلاث. ذلك الحضور الذي شكل بعد الحرب العالمية الثانية محفزا لإنشاء تحالفات استراتيجية لمواجهة الكتلة الشيوعية وخطابها الإيدلوجي.

وفقا لذلك دخلت ليبيا لاعتبارات جيواستراتيجية ضمن منظومة المصالح الأمريكية، ذلك الدخول اقتضى بطبيعة الحال سياسة خاصة انتهجتها أمريكا لضمان ديمومة مصالحها باستخدام أدوات أكثر فاعلية يمكن التعامل معها من خلال آليات معينة تتطور وتتبدل وفق المواقف والمصالح.

تأسيسا على ما سبق ستحاول هذه الدراسة تفحص مصالح الطرف الأمريكي في ليبيا، لأن مسألة المصالح الأمريكية تستمد قوتها التاريخية والسياسية من كونها لم تتحول بعد إلى جزء من الماضي، فاستمرارية المصالح لازالت مفهوما مركزيا في أي مقاربة تهدف إلى تحليل أدوات المصالح وقنواته العاملة في ليبيا، ومعرفة مدى القبول الليبي لسياسة الاستقطاب الأمريكي، وتوظيفها في الواقع الراهن من خلال طرح بعض التساؤلات وهي:

كيف تمكنت أمريكيا من تعزيز مراكز نفوذها في ليبيا، خاصة وإن المنطقة تعاني من تبعية بريطانية؟ وماهي السياسة التي انتهجتها؟ وهل فلسفة العمل الأمريكي سارت على وتيرة واحدة، أو أنها اتبعت مسارات متعددة؟ وما هي درجة الاستجابة من القوى السياسية والوطنية سواء أكانت رفضا أو قبولا؟.

التنافس الدولي والصراع على مراكز النفوذ

تعد الحرب العالمية الثانية وتداعياتها مرتكزا أساسيا في رسم طريق للعلاقات الدولية مايزال العالم غير قادر على التخلص والانفكاك منها بين قوى مهيمنة وأخرى تابعة، فالحرب كشفت عن أهمية مواقع استراتيجية أصبح التكالب الدولي حولها سمة العصر، على الرغم من قولنا بمبدأ الاستعادة والإحياء الاستراتيجي للموقع. فليبيا لم تكن نكرة طوال تاريخها، وقد تحكمت في خطوط الملاحة المتوسطية في تاريخها الحديث مع نمو البرجوازية الأوربية، لكن انشغال أوربا بالحروب القارية أولا، وامتدادها وراء الأطلسي ثانيا صرف اهتمامها عن الحوض المتوسطي، وكانت الحرب العالمية الثانية فرصة سانحة لمعرفة أهمية الموقع الليبي، واستغلاله من أطراف النزاع الدولي.

فليبيا تنفرد بمزايا استراتيجية جعلتها هدفا دوليا للقوى المتصارعة، حيث تتوسط الساحل الشمالي للقارة الإفريقية على البحر المتوسط،وتشرف على الحوض الجنوبي بساحل لايستهان بطوله باعتباره أطول السواحل (حوالي 1900كم)، ويوجد بها عدة مؤاني بحرية يمكن الإفادة منها كطرابلس وبنغازي وطبرق، وهي همزة الوصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. وتأتي أهميتها كقاعدة خلفية لسهولة التوسع في إنشاء القواعد والمعسكرات لحشد القوات، وتدريبها، كما أنها مناسبة للطيران والملاحة طوال العام". هذه الخصائص الاستراتيجية هي عوامل الجذب الأمريكية لليبيا[1].

بدأ الاهتمام الأمريكي بليبيا في أعقاب الحرب الثانية عندما منحتها بريطانيا صاحبة السيطرة السياسية في ليبيا آنذاك حق استخدام مطار الملاحة الواقع شرق طرابلس بحوالي 10كم (امعيتقة الحالي) وذلك خلال فترة الحرب، ولكن الولايات المتحدة رأت ضرورة الحفاظ على هذه المنطقة تحت سيطرتها واختارتها لتكون قاعدة جوية لها، وحلقة من سلسلة مراكز الوثوب على روسيا خاصة بعد التلميحات السوفياتية بالوصاية على ليبيا فاستشعرت أمريكا خطورة الموقف فزاد تمسكها بليبيا.

واعتمدت السياسة الأمريكية على محددات أساسية تحكمت في مسارها التنفيذي، وأهم هذه المحددات التدرج والمرحلية: ففي البداية اتسمت سياستها بالتعاون مع حليفتها بريطانيا صاحبة النفوذ. حيث تسللت المصالح الأمريكية من خلال القناة البريطانية، ولَمَ لا مادام ذلك يحقق الأهداف دون الحاجة للتصادم، وتوتر العلاقة مع الحليف. في الوقت ذاته لم يكن الطرف البريطاني متهاوناً بل كان مدركا لخفايا الأمور، وبالتالي حاول إبعاد النفوذ الأمريكي عن برقة عصب التفكير البريطاني، وجعل الوجود الأمريكي محصورا في طرابلس فقط.

على أن اختيار امريكا المنطقة الغربية من ليبيا لم يأت من فراغ لأنها تمثل العمق الاستراتيجي للأمن المتوسطي، فهي تتحكم في النطاق المتوسطي والظهير الصحراوي الأفريقي، وهو ما يشغل بالها هو ضرورة التواجد بقوة في أفريقيا.

إن المعطيات الاستراتيجية الليبية أفرزت اهتماما دوليا بقضيتها، فمن خلال المؤتمرات الدولية التي ناقشت القضية الليبية سواء مؤتمر بوتسدام بألمانيا 1945، ومؤتمر وزراء خارجية الدول الأربعة في لندن سنة 1946، أو معاهدة الصلح مع إيطاليا 1947 فقد اتضحت وجهة النظر الأمريكية حيث لم تكن طرفا أساسيا في التنازع حول ليبيا،فالدائرة كانت مرتكزة بشكل أساسي حول بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ثم روسيا،وكانت أمريكيا أشبه بالمراقب الدولي التي تتدخل حين الضرورة حيث قصرت اهتمامها وركزت جهودها على اعتبار ليبيا حلقة مهمة في سلسلة الدفاع عن المنطقة المتوسطية، وهي مطمئنة لاستقرار الأمور هناك مادامت بريطانيا قادرة على تحمل هذا العبء دون أن تكلف نفسها الدخول في صراعات دولية لا طائل من وراءها[2].

وفرضت المنافسات المختلفة بين الدول اللجوء إلى مرحلة التدويل التي ظهرت فيها اتجاهات الدول العظمى لفرض نوع من الاستعمار الجماعي المشترك على ليبيا تحت مسمى الوصاية أو الحماية، فلقد كان الاتجاه إما فرض وصاية دولية من خلال الأمم المتحدة عامة أو فرض وصاية دول محددة من

الدول الكبرى وتبلورت وجهة النظر الأمريكية حول الوصاية الأممية بشكل أساسي بهدف إحباط المجهودات السوفياتية في الوصول للحوض المتوسطي.

هذا التنافس الدولي أفضى في نهاية المطاف إلى إجماع دولي على استقلال ليبيا من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة 1949، وبترك الميدان مفتوحا لجميع القوى للمحافظة على امتيازاتها في الأراضي الليبية كل حسب قدرته وأدواته[3].

تشكل الدولة وتقنين العلاقـات الدولية

إن التدابير الأولية لإعلان الدولة الليبية المستقلة اقتضى من الولايات الأمريكية سرعة التحرك لضمان مصالحها مع الدولة المزمع انشاؤها، وفي خطوة استباقية بدأت برسم أولى الخطوات الخفية في طريق تدعيم نفوذها داخل ليبيا، فقامت بإعطاء التعليمات لممثليها بأن يقوموا بالعمل لضمان امتلاك كل بقعة صالحة لإيواء عائلات أمريكية باسم الإنشاء والتعمير، والسيطرة على مساحات واسعة تقيم عليها ثكناتها، وتنشئ فيها المطارات باسم المصالح الاستراتيجية والدفاع عن العالم الحر[4].

في ذات الوقت قام "كلارك" مندوب الولايات المتحدة بليبيا بزيارة بنغازي لمقابلة الأمير إدريس السنوسي في مارس 1952بغية التعرف عن الاحتياجات الليبية، ووعد بتقديم المساعدة الفنية من خلال الكوادر المؤهلة للنهوض بالبلاد في كافة القطاعات.

ويعد برنامج النقطة الرابعة في بداية الخمسينيات هو أول أدوات التغلغل الاقتصادي الأمريكي بليبيا، وهو برنامج مساعدات أمريكي مخصص للدول النامية لاسيما أسيا وأفريقيا يقضي بتقديم المساعدات الحربية والاقتصادية والفنية للدول الصديقة، واشترط الكونجرس الامريكي عدة شروط في الدولة التي تمنح هذه المساعدات من أهمها: الموقع الاستراتيجي، وأهمية هذه الدولة المباشرة للدفاع عن الشرق الأوسط، ومقدرتها على الدفاع عن نفسها، وحفظ سلام وأمن الولايات المتحدة فضلاً عن مساهمتها التامة التي تسمح بها قوتها البشرية وثروتها وتسهيلاتها، وحالة اقتصادها في تحقيق القوة الدفاعية للعالم

الحر. ولن تمد المساعدات الاقتصادية والفنية إلى أي دولة إلا في حالة التحقق من أن هذه المساعدات ستؤدي إلى تقوية أمن الولايات المتحدة[5].

وبسبب انطباق الشرط الأول على ليبيا كانت مشمولة بقانون المساعدات الأمريكية خاصة وأن الأعمال الغربية ماانفكت تشير إلى هشاشة الدولة وتأخرها الاقتصادي،وبالتالي حاجتها إلى مشاريع كفيلة بنقلها إلى واقع أفضل صحيح أن الاقتصاد يعاني عجزا مستمرا لكن التشديد على هذا العجز أمر يخدم بطبيعة الحال الأطراف الأجنبية لزيادة إحكام قبضتها على البلاد، فتنشيط الاقتصاد الليبي معناه الفكاك من الطوق الأجنبي الذي تسعى الدول المانحة لاستمراره.

ولا نريد التقليل من أهمية المحددات الاقتصادية، فالتقارب الأمريكي الليبي لا يمكن أن يفهم بمعزل عن ظروف ومستجدات اقتصادية كانت سببا في سيرورة تكونه، وخلق قاعدة ترسيخه في العقلية الليبية بقدر مانريد أن نفهم الظاهرة في سياقها العام.

وبموجب مشروع النقطة الرابعة تشكلت في مدينة طرابلس الهيئة الأمريكية الليبية للمساعدة الفنية (لاتاس) وقد رصدت الحكومة الأمريكية مبلغ 2 مليون وسبعمائة ألف دولار لنفقات هذه الهيئة خلال المدة المنتهية في 30 يونيو1953[6].

إن إضفاء صبغة الشرعية للوجود الأمريكي كان يتطلب بطبيعة الحال تقنين العلاقة مع الدولة الناشئة ولو بصورة مؤقتة، وهو ماتم بالفعل في 24 ديسمبر 1951، وفي الوقت الذي ضمنت فيه أمريكا مصالحها الاستراتيجية تمكنت الحكومة الليبية من الحصول على سيولة مالية تمكنها من إقامة هياكل الدولة الجديدة مليون دولار سنويا. من هنا بدأ التعامل الأمريكي مع الشأن الليبي مباشرة دون الحاجة للوساطة البريطانية.

وبدأت المفاوضات الليبية الامريكية بهدف عقد معاهدة دائمة على غرار المعاهدة البريطانية، وكانت المفاوضات تسير ببطء بسبب الطلب الليبي زيادة رفع الدعم وتعنت الجانب الأمريكي حيث طالبت بقيمة إيجارية للقواعد

الامريكية بحوالي 10 ملايين دولار، وبعض الامتيازات الاقتصادية الأخرى[7].

إن فلسفة التفاوض الأمريكية مع الطرف الليبي تجلت في مفهوم الدفاع عن العالم الحر في حين تباينت معها الفلسفة الليبية الراغبة في التحرر من الفقر والمرض والجهل التي كانت من أهم شروط المفاوض الليبي. ويبدو أن التعنت الأمريكي أو سياسة إملاء الشروط له مايبرره فهي تدرك ضعف الطرف المفاوض من ناحية، ومدى احتياجه للعون المادي من الناحية الأخرى. وبغية الخروج من هذا المازق تم اللجوء للوساطة التركية من جهة، وتغيير المسميات من الجهة الأخرى وأقصد بذلك بدلاً من مصطلح إيجار يستبدل بمصطلح مساعدة اقتصادية للتنمية المستدامة وبإشراف مشترك أمريكي ليبي.

وكإجراء أولي تم منح ليبيا منحة قدرها مليون دولار لتفريج الأزمة الناتجة عن الجفاف كما منحتها كميات من القمح لنفس السبب، وفي نهاية المطاف اتفق الطرفان على قيمة إيجارية تقدر بحوالي40 مليون دولار مقسمة على عشرين سنة[8].

ورغم الانتقادات المتباينة،والجدل الذي أثير في البرلمان الليبي حول الاتفاقية وشروطها المجحفة فأنه رغم ذلك تم إقرارها فمن منطلق الاعتبارات الاقتصادية حدث توافق بين كافة الأطراف داخل البرلمان للقبول والتسليم ببنود الاتفاقية، وتوقيعها في 9سبتمبر 1954.

تم إبرام الاتفاقية، وتلقت ليبيا بموجبها مبلغا أوليا قدره 7 ملايين دولار تليها منح قدرها 4 ملايين دولار سنويا وذلك لمدة ست سنوات من 55- 1960، ثم مليون دولار سنويا حتى عام 1971،وقد زادت المساعدات الفعلية الواردة من الولايات المتحدة عما نصت عليه الاتفاقية،حيث منحت مساعدات إضافية سنوية على شكل مشروعات تشرف على إعدادها لجنة ليبية أمريكية، وشحنات خاصة من القمح لسد النقص في سنوات الجفاف[9].

وبهدف رفع سقف المساعدات الاقتصادية كانت ليبيا تحاول اللعب على التناقضات الدولية بالتلميح بقبول مساعدات سوفياتية. هذا الأمر أثار حساسية أمريكا وجعلها تتصرف حسب الموقف،وقد عبر عن هذه الحقيقة رئيس

الوزراء بن حليم للمندوب الأمريكي هنري كابوت لدوج أثناء زيارته لليبيا "أننا في ليبيا سنعتمد عليكم في إعطاءنا وسائل مقاومة ضد أي خطر شيوعي ربما تكون أنجح وسيلة زيادة مساعداتكم لليبيا بدرجة تجعل الشعب يلمس فائدة التعاون مع دول الغرب ولا يحتاج لمساعدة الروس"وبغية تعزيز قدراتها التفاوضية لوحت بعرض المساعدات المصرية مما دفع الولايات المتحدة لزيادة قيمة مساعداتها المالية لسنتي 1956-1957، فضلا عن كمية من الأسلحة والعتاد، و25 ألف طن من القمح [10].

وأحرزت أمريكيا جراء هذه الاتفاقية على عدة مكاسب منها: الإشراف التام على السفن والطائرات المتجهة أو الخارجة من هذه القواعد، كما تمتعت أمريكيا بالاستقلال القضائي، وأحقية إدخال من تشاء من جنودها لهذه القواعد إضافة للإعفاء الجمركي.

ومما يثير الغرابة في الاتفاقية الأمريكية أن حق استخدام هذه القواعد لم يكن قاصرا على الجنود الأمريكيين بل لها الحق في تدريب قطع عسكرية لبلدان أخرى، وقد استخدم الأمريكيون هذا الحق بصورة واسعة فيما بعد من أجل إعداد طواقم الطيران للقوات العسكرية الجوية لبعض دول حلف شمال الأطلسي.ليس هذا فحسب بل تحصلت إضافة للملاحة على حق إقامة مطار للقصف في الوطية غرب طرابلس على بعد 60 كم من مدينة زواره، وأجهزة مراقبة في كل مكان. ومما يدل دلالة قاطعة على الكسب الأمريكي أن هذه الاتفاقية لم تعرض على الكونجرس وعدت عملا تنفيذيا للقيادة العسكرية وأهمية القاعدة تكمن في كونها حلقة في نظام القواعد فيما وراء البحار الذي أقامته الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي، ونقطة عبور هامة في منطقة البحر المتوسط ومركز لتدريب رجال السلاح الجوي في منطقة البحر نفسه[11].

وتشير بعض الأدبيات التاريخية إلى الأغراض التي انشئت من أجلها القواعد بقولها:" أما تلك القواعد العسكرية الشاسعة التي كانت خارج السيادة الوطنية، كأنها نسخة عصرية من مناطق الحقوق الأجنبية في مستعمرات القرن 19، فلم تستعمل إلا لغرضين: تهديد القوى الوطنية المحلية المناضلة ضد تحالف الاستعمار والرجعية في الداخل، وتهديد الدول العربية المناهضة

للاستعمار والصهيونية، وبخاصة مصر كما حدث في سنة 1956،وتكرر على نطاق أكبر في1967"[12].

ولسنا بصدد مناقشة مصداقية هذا القول من عدمه لأنه يمثل وجهة نظر مصرية في مرحلة معينة، ولكن لابد من الإشارة إلى أنه يخلط في الأغراض بين القواعد البريطانية والأمريكية والفرق بينها كبير.

إن الاهتمام الأمريكي بولاية طرابلس لم يفتر للحظة واحدة بسبب قاعدتهم الجوية، وكانت محاولة التوسعة للمطار تتم مرارا وتكراراً باستخدام الأموال في الوقت ذاته كانت الحكومة الليبية كلما ساءت أوضاعها المالية تطالب برفع معدل الإيجارمن خلال إعادة النظر في الاتفاقية الأمريكية مما لايخدم الصالح الأمريكي، وهي تدرك في قرارة نفسها خطورة الوضع خاصة وأن البلاد على اعتاب مرحلة اقتصادية جديدة ببروز النفط مما يقلل من قيمة الأموال المدفوعة لقاء تأجير القاعدة فكانت ردة الفعل الطبيعية هي الاستجابة حيث زاد ايجار القاعدة 9 ملايين دولار عن المبلغ المتفق عليه سنة1954.بل إن مفاوضات 1960 رفعت سقف المساعدات الأمريكية إلى عشرة ملايين دولار تدفع للحكومة الليبية مباشرة مما ساعدها على تسوية الموازنة بشكل كبير[13].

وفي الوقت الذي بدأت فيه بريطانيا بسحب قواتها كان النفوذ الأمريكي يزداد تعاظما، مما يدل دلالة قاطعة على الأهمية التي توليها أمريكا لنفوذها في ليبيا حيث ازداد عدد الأمريكيين إلى مايقرب من 12 ألف أمريكي، كما وقعت اتفاقيات عسكريات في يونيو 1957 لتزويد ألف جندي ليبي بالأسلحة، وإرسال بعثة عسكرية أمريكية لتدريب الجيش الليبي الذي كان في السابق حكرا مقتصرا على بريطانيا التي تداعت أمام التطورات الشرق أوسطية [14].

وخلاصة القول أن الولايات المتحدة اتبعت سياسة التغلغل التدريجي بإستراتيجية محكمة مكنتها من أن تصبح الحليف الفعلي بدل الحليف البريطاني، وجل اعتمادها على استثمار رأس المال الأمريكي الذي يعد جسراً اقتصادياً للحفاظ على مصالحها في ليبيا، فمن ضمن شروط الاستمرارية تنويع أدوات التدخل، وكانت الأداة الفاعلة في السياسة الأمريكية هي المعونة والمساعدات الاقتصادية التي كانت الأساس لضمان سلامة قاعدتها الجوية ومما

ساعدها على ذلك حاجة الحكومة الليبية الملحة للمساعدات، وسبق الإشارة إلى دخول ليبيا في اتفاقية النقطة الرابعة، فضلا عن اتفاقية التعاون الفني بين البلدين التي وقعت في يوليو1955 وقد أعطت بنودها للأمريكيين فرصة أكبر للتوغل في كافة المرافق الليبية،وفرضت على ليبيا الأموال والمشاريع والخبراء.

وأهم دلالات نجاح هذه الاتفاقية في النفوذ الأمريكي داخل الاقتصاد الليبي هو هيئة الإنشاء الليبية الأمريكية التي حلت محل هيئات المساعدات الأمريكية السابقة، وكانت مهمتها بحث وإعداد وتمويل مشروعات التعمير والتنمية الاقتصادية، وكان يعبر عنها باسم (لارك)، وتكونت عضويتها من ثلاثة ليبيين وعضوين أمريكيين.

بلغت المشروعات التي قامت بها الهيئة حتى عام 1957حوالي25 مشروعا حيث غذت هذه الأموال البنية التحتية ظهرت في صورة مبالغ نقدية دفعت للبنك الوطني الليبي والبنك الزراعي وبعض المبالغ لوزارة المعارف،والمال اللازم لتنفيذ مشروع محطة كهرباء طرابلس[15].

لقد كانت هذه الأموال مثار انتقاد الكثيرين، حيث يشير بروشين أن تحليل صرف الأموال خلال خمس سنوات يبين أنها لم تذهب للتطوير الاقتصادي بقدر ماكانت تصرف على بناء المراكز العسكرية والإنفاق على جهاز الخبراء والمستشارين الأمريكيين.فبواسطة هذه الأموال مثلا تم بناء الطريق الاستراتيجي من الساحل الليبي حتى منطقة فزان وفي 1956- 1959 أجريت أعمال تحسين الطرقات الواصلة بين القاعدة وطرابلس، وتم إصلاح ميناء طرابلس أي أن الاهتمام كان بالبنية التحتية بدرجة أولى لأهميتها للشركات الأجنبية في حين كان نصيب الزراعة مصدر الحياة المعيشية للسكان لاشي يذكر[16].

وتم تعزيز التغلغل الأمريكي بالرقابة الذاتية على الاقتصاد من خلال الأخصائيين والمستشارين، وكانت الحجة عدم وجود كوادر وطنية متخصصة لتستلم العمل. لكن هيئة المصالح المشتركة سرعان ما تحولت إلى دولة داخل الدولة، بل إنها أصبحت أكبر حجما من الدولة الليبية نفسها على تعبير أحد

الساسة ألاف من العمال والموظفين من جنسيات مختلفة ويتقاضى بعض هؤلاء الموظفين ضعف ما يتقاضاه الوزير في الحكومة وكانت مكاتبها توجد في كل قرية إضافة للمدن.هذه الملابسات المنوطة بعمل الهيئة جعل الحكومة تتخذ قرارا جرئيا بحلها في9 نوفمبر 1960 على الرغم من الاعتراضات الأمريكية[17].

وتطلبت ضرورات المرحلة من الإدارة الأمريكية الانتقال النوعي إلى وضع جديد لم تعد الأولوية فيه للمعونات الاقتصادية فحسب بل غذت الأسبقية إلى ضمان الاحتكارات النفطية بواسطة شركاتها.

وعلى الرغم من أن قانون النفط الليبي الصادر في سنة 1955 اعتمد سياسة الباب المفتوح أمام جميع الشركات النفطية، فإن الشركات الأمريكية حظيت بنصيب الأسد وخاصة الكارتل النفطي العالمي أوزيس(Oasis oil libya) واسوستاندرد(Essoa standard)بسبب قدراتهم التنافسية من خبرة فنية وقدرة مادية، بل إن هذه الشركات حاولت قدر الامكان احتكار الامتيازات لنفسها لادراكها بأهمية النفط الليبي، لدرجة أن وصل بها الأمر لعدم الاكتفاء بالاستخراج فقط بل لمضاعفة النشاط في ميادين أخرى أيضاً وذلك لدعم تواجدها مثل: إقامة مصنع لتكرير النفط، وحفر آبار المياه. ووفقا لذلك كانت الشركات الامريكية تحصل على حصة الأسد في كل الامتيازات البترولية[18].

وبذلك انتقلت ليبيا من استراتيجية الموقع والمراكز الحيوية إلى استراتيجية النفط.

زد على ذلك أن هذه الشركات عملت على تصفية النظام الفيدرالي عام1963 للتخلص من كل المعوقات والإجراءات المعقدة بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية آنذاك. هذه التصفية أدت إلى مضاعفة الاحتكارات الأمريكية وتعاظم مصالحها في ليبيا، إضافة إلى ضمان ديمومة المنشآت العسكرية، وعدم تعرضها لملابسات السياسة الدولية في حالة انهيار النظام الاتحادي [19].

والاكتشاف النفطي بطبيعة الحال تبعه خشية أمريكا على مصالحها في ليبيا فإدراك الليبيين أبعاد التدفقات المالية التي يوفرها النفط لهم سوف يعرض

وجودها العسكري للمتاعب، لأن النفط سيوفر لهم الاستقلال المادي وعدم الاعتماد على المساعدات الغربية. لذا لابد من المحافظة على بقائها في فلك التبعية بشتى السبل والوسائل.

وتأسيسا على ماسبق تمكنت الشركات الأجنبية من تكوين برجوازية محلية مرتبطة أشد الارتباط بالاحتكارات الأجنبية، حيث بادرت باستقطاب رأس المال المحلي في الفروع التي تقوم بخدمة الصناعة النفطية بغية توسيع دعامتها الاجتماعية، إضافة إلى الشركات المختلطة مثل شركة ليبيكو الليبية للإنشاءات والأعمال الهندسية فكان 51% من رأس مال الشركة يعود لشركة ابن حليم والباقي لشركة براون روث الأمريكية[20].

أما على الصعيد السياسي فقد بدأت المدركات الأمنية للولايات المتحدة تتبلور أكثر فأكثر من خلال إنشاء تحالفات إستراتيجية لمواجهة التغلغل الشيوعي، ويجسد مشروع ايزنهاور هذه السياسة بامتياز، من هنا تبنت النخبة الليبية الحاكمة آنذاك المشروع في مارس 1957، والذي ربط ليبيا بشراكة استراتيجية مع أمريكا تزامنت مع تقلص وتراجع النفوذ البريطاني في ولاية برقة، وقد تحددت الرؤية الليبية من المشروع في الاستفادة المادية دون تكلفة سياسية بأي ارتباطات أو التزامات سياسية.وقد تحصلت ليبيا بمقتضاه على مساعدة اقتصادية إضافية تراوحت بين 6 ملايين إلى7 ملايين دولار[21].

وعلى الرغم من الانتقادات العربية حول الاصطفاف الليبي للغرب، فأن الرد الليبي كان قاطعا، وهو المحافظة على استقلالها من أي دولة كانت، وبما أن ليبيا دخلت في تعهدات أكبر مع الغرب، إذا فلا مبرر من رفضها عرضا لايكلفها شيئا جديدا. فالواقعية في التفكير الليبي فرضت خيار الغرب للتعامل معه، خاصة وأنه كان موجودا بالفعل، ويقع خارج نطاق السيطرة وما محاولات المؤسسة الحاكمة إلا تقنينه والاستفادة المادية منه فقط لا أكثر.

أما التغلغل الثقافي فقد امتد النفوذ الأمريكي للتعليم باعتباره وسيلة فعالة للسيطرة الفكرية، ففي 4مايو 1957 تم الاتفاق مع الحكومة الليبية على الإجراءات الضرورية والخطوات القانونية للبدء في بعض المشروعات، ومنها المساعدة في التعليم بما في ذلك المنح الدراسية ومواد التدريس، وتم طرح

مشروع انشاء جامعة ليبية على غرار جامعة نيفاذا الأمريكية لكن المشروع لم يتحقق، فضلا عن تقديم المساعدات المادية للجامعة الليبية لتوفير المعامل البحثية وتطوير المكتبة الجامعية. وعلى الرغم من محاولة إحتواء المؤسسة الجامعية وتزويدها ببعض الكوادر التدريسية كمجيذ خذوري عميد مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة جونز هوبكنز للدراسات العليا الذي أصبح عميد لكلية الآداب والتربية، فأن النجاحات التي أحرزتها محدودة ولاتذكر بسبب قوة التأثير الثقافي المصري[22].

آليـات التنفيـذ:

إن استخدام أدوات السيطرة والتغلغل الأمريكي كان يحتاج إلى آلية خاصة تمكنها من تفعيل سياسة التمكين والإحكام على مفاصل الدولة، وقد تجلت هذه السياسة بصورة واضحة في طريقين: الدعاية الإعلامية والاستقطاب السياسي للمسئولين الليبيين.

وكانت الدعاية السياسية أهم آلية من آليات صراع النفوذ على ليبيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي سخرت شتى امكانياتها الدعائية للحصول على أكبر قدر من التأييد لسياستها. هذا الطوفان الدعائي كان يرمي إلى التأثير في العقلية الليبية، واحتوائها بشتى السبل والوسائل، وإظهار الولايات المتحدة بمظهر المدافع عن الحرية والديمقراطية، وكان المعهد الثقافي الأمريكي المركز الأساسي لنشر الدعاية، وهو جزء من السفارة، ويتبع قسم المعلومات وله فرعان: أحدهما في بنغازي والأخر في طرابلس، وله في كلا المدينتين مقرا متسعا ومكتبة يتردد عليها الجمهور للمطالعة والاستعارة، وكان المركز لديه سيارات مجهزة بالآت العرض نفذت إلى دواخل الريف لعرض الأفلام الدعائية عن أمريكا.وكان المركز يصدر مجلة أسبوعية اسمها "المعرفة" باللغة العربية، وتوزع مجانا على الهيئات والأفراد في ليبيا لتقوم بالدعاية الأمريكية لديهم.ولاننسى الدور الذي قامت به إذاعة صوت أمريكا للترويج للسياسة الأمريكية في ليبيا.

هذا إضافة لإقامة المهرجانات والحفلات الرسمية كمهرجان الفروسية على سبيل المثال الذي أقيم في7-8 ديسمبر 1957 قام به بعض العسكريين من

القاعدة بالاشتراك مع قوات البوليس الليبي على أن تخصص أرباح هذا المهرجان للأعمال الخيرية بليبيا.

ولم تألُ أمريكا جهدا في الدعاية الإعلامية بل وصل بها الأمر أن قائد القاعدة الأمريكية كان يدعوا مشايخ وأعيان وموظفي بلدتي سوق الجمعة وتاجوراء لمشاهدة أرجاء القاعدة بهدف خلق انبهار بالقوة الأمريكية، وبالتالي الإذعان والخضوع وخدمة المصالح الأمريكية على كافة المستويات الرسمية منها والشعبية[23].

أما سياسة الاستقطاب، فقد حاولت الولايات المتحدة تكثيف جهودها لاستقطاب المسئولين الليبيين واكتساب أكبر عدد من الأنصار والمؤيدين، وذلك لمساعدتها على النفاذ في اقتصاديات ليبيا وجيشها وشتى المرافق والمجالات الحيوية، وكانت أول محاولة الاستقطاب تمثلت في المراسلات مع بشير السعداوي باعتباره زعيما وطنيا للمعارضة على نفوذ الأسرة السنوسية حيث تم اللقاء بينه وبين القنصل الأمريكي في مايو 1951،وربما أرادت أمريكيا طرح البدائل عن النظام الملكي الواقع ضمن دائرة النفوذ البريطاني،أو الخوف من شعبيته في مناهضة الغرب ومصالحهم، ولعل السعداوي نفسه اتفق في نفس الهدف وهو الحصول على مكاسب سياسية جراء اتصالاته بالولايات المتحدة خاصة وأنه مدرك أن السيطرة السنوسية على الحكم في ليبيا معناه تصفية كل الخصوم السياسيين وتحجيم دورهم وخاصة الزعماء الطرابلسيين ذوي النزعات الجمهورية. وأي كان السبب فأن المخطط وأد في مهده بعد نفي السعداوي إلى بيروت عقب الانتخابات البرلمانية الأولى سنة 1952 [24].

على أن سياسة الاجتذاب اتخذت أشكالا عدة فقد تركزت فلسفة العمل الأمريكي على النخبة الرئاسية التي شكلت روافد فاعلة في مسألة اتخاذ القرارات،وكان من أكبر المؤيدين لها ابن حليم الذي دعم النفوذ الأمريكي بشكل كبير وكان يبرر محاولاته المستميتة للانفكاك من الطوق البريطاني التقليدي بإيجاد شريك جديد يمثل شراكة استراتيجية لبناء غد إنساني أفضل في ليبيا إضافة إلى عبدالرزاق شقلوف وكيل وزارة المالية ورئيس لجنة الإنشاء الأمريكية، كما أنها حاولت استقطاب بعض العاملين في الأجهزة الأمنية من

خلال ايفادها في بعثات للولايات المتحدة ومنهم سالم الأمين مدير بوليس طرابلس ولايخفى ما لهذه البعثات من أثر في تغير توجهات هؤلاء من السياسة الأمريكية.وبعبارة أخرى سياسة الاستقطاب أفرزت تكتلات موالية سارت وفق النهج الذي يخدم مصالحها كتكتل عبدالله عابد السنوسي وابن حليم والشلحي.

ورغم الوهن الذي أصاب النفوذ الأمريكي بعد استقالة ابن حليم وتأليف حكومة كعبار الرافضة للتغلغل الأمريكي فأن هؤلاء المسؤولين السابقين استغلوا علاقاتهم السابقة وتم استيعابهم في منظومة الاحتكارات الأجنبية فأسسوا رأسمالية بدأت هي الأخرى بدورها تتحكم في الاقتصاد المحلي[25].

والحقيقة أن هيمنة الخطاب الايدلوجي الأمريكي في الاستقطاب، ونجاحه في ضم بعض النخب السياسية لدائرته لا يلغي الاخفاق الذي مني به في استمالة أفراد الأسرة السنوسية ومؤيديها بسبب خضوعهم التام للنفوذ الإنجليزي رغم المحاولات المتكررة لاستمالة الملك وأعضاء الديوان الملكي عن طريق الهدايا ودعوات الزيارة كزيارة ولي العهد في سنة 1962. ورغم ذلك فالولايات المتحدة اعتمدت على قدراتها المالية المتزايدة في وضع يدها على النخبة القيادية، مما أهلها للنجاح بصور مختلفة.

ردود الأفعال والتوقعات المستقبلية:

إن سياسة التغلغل والاحتواء أفرزت ردود أفعال متباينة على كافة الأصعدة مما يقودنا إلى فهم طبيعة التوتر والخلافات الايدلوجية حول المصالح الأجنبية في ليبيا. فما هي هذه الردود وكيف تباينت؟ وماهي وسائل التعامل معها؟ وهل نجحت أو أخفقت؟

إن تنامي المصالح الإمبريالية الأمريكية في البلاد أدت إلى موجة من الشعور بالتذمر ابتدأت بعدم الارتياح ثم العداء السافر بعد اكتشاف النوايا وخاصة من الطبقات المستنيرة، على الرغم من عدم وجود تنظيمات وطنية ليبية قادت العمل الوطني آنذاك، فإن هذا لم يمنع الطبقة الوسطى التي ازدادت تعاظما بعد النفط من التعبير عن الرفض والمقاومة، ومن ثم التأثير على الشارع، ورفض التدخل الأجنبي في كافة أشكاله وصوره.وقد عبر الشعب عن غضبه بأشكال عديدة منها التظاهر لرفض الوجود الأجنبي داخل البلاد.

وكانت القاعدة الأمريكية في طرابلس عاملا قويا في إثارة الشعب ضد السياسة الأمريكية خاصة وأنه قد تكرر سقوط بعض الطائرات على الأراضي الليبية، مما شكل خطراً يهدد سلامة الأهالي.هذا الضغط المتزايد أجبر الحكومة عن الإعراب عن نيتها في تصفية القواعد حالما استوفت مدتها المقررة في المعاهدة.

ولاشك أن أزمة النكسة سنة 1967 قد القت بظلالها القوية على ليبيا وخاصة في طرابلس معقل النفوذ الأمريكي، حيث تدافع المتظاهرون من الزاوية والمدن القريبة من طرابلس لمحاولة الزحف على القاعدة الأميركية وإحراق كل ماهو أمريكي، بل وصل الأمر إلى وقف ضخ النفط ـ المورد الأساسي للخزينة الليبيةـ، مما تسبب في إحراج موقف الحكومة التي اضطرت إلى تقديم تنازلات بمحاولة المهادنة وإصدار البيانات المؤيدة لمصر وفلسطين[26].

إن النفوذ الأمريكي تعرض للمقاومة من قبل السلطة الحاكمة من المؤيدين للنفوذ البريطاني، وعلى سبيل الاستدلال عمر منصور الكيخيا رئيس مجلس الشيوخ الذي اعترض على بنود الاتفاقية بشدة، كما عم الاستياء الأوساط الحاكمة فكتب البوصيري الشلحي مقاله المنشور بتاريخ 4 أبريل 1957في صحيفة الزمان بأن الرأي العام ينظر إلى مبدأ ايزنهاور على أنه " حلقة جديدة في تدعيم مواقع الامبريالية ومضاعفة نفوذها في الشرق الأوسط"،وحمل بن حليم المسؤولية كامله[27].

ولم تكن الصحف الوطنية بمعزل عما يجري في البلاد حيث أشارت صحيفة طرابلس الغرب في معرض حديثها" بأن هذه الشركات تسبب الفوضى وتعرض اقتصادنا الليبي للخطر.. وهي لاتهتم بأمن الدولة بل بمصالحها الخاصة وتعمل على الوصول إلى تحقيق أغراضها على حساب تلك الأمة التي تمتص هذه الشركات دماءها وتغوي ابناءها وتفسدهم وتقوم بخديعة المسؤولين فيها "[28].

وكتبت صحيفة الرائد " إن أقل ما يمكن قوله عن هذه الشركات الأجنبية هو استهتارها بواجبات الضيافة والقسم الأعظم من رأس مالها موضوع خارج البلاد وهو ما يؤكد تطلعها إلى نقل الأموال إلى هناك بكل الوسائل الممكنة"[29].

بل إن بعض الصحف تصدت للرد على الدعاية الأمريكية ومنها صحيفة العمل في 30 يوليو 1959" قد يظن أن هذه المساعدة تقدم دون مقابل وأن الولايات المتحدة لاتملك هنا القواعد الذرية والمطارات الضخمة، ثم هل يمكن اعتبار المساعدة بالقمح دعما لوجود أمة ؟ فلو أن الولايات المتحدة قدمت لنا مصنعا لأمكن لها أن تتحدث عن مثل ذلك"[30].

إن استمرار الظاهرة الاستعمارية متمثلة في القواعد الأجنبية وفي المقابل أيدلوجيا ناصرية أمدت القوى المجتمعية الفاعلة بمفاهيم وآليات مكنها من طرح مبدأ التحرر،واسترداد السيادة الوطنية، وتصفية القواعد مهما كانت النتائج. فالمطالبة المستمرة بتصفية القواعد كانت حاضرة بقوة في الشارع الليبي بسبب التأثير المصري من إذاعة صوت العرب أو من ناصر نفسه الذي طالب في خطاب ألقاه في 22 فبراير1964 بتصفية القواعد فأحدث ذلك بلبلة غير متوقعة في الشارع الليبي، وطالب الحكومة بأكثر من طاقتها حيث فجر السخط الشعبي، مما اضطر الحكومة لعقد اجتماع عاجل أعرب فيه المنتصر على رغبة الحكومة في عدم التجديد حال الانتهاء، بل ومحاولة الشروع في مباحثات التصفية[31].

وهذا يعد كسبا وطنيا فقد تألف وفد حكومي برئاسة حسين مأزق وزير الخارجية للتفاوض مع الدول ذات العلاقة، وكانت النتيجة الموافقة المبدئية البريطانية أولا ثم الأمريكية، وربما الموافقة على الجلاء من أجل البقاء. ثم بدأت سياسة التسويف والمماطلة والتذرع بالقضايا الهامشية كالعمالة وغيرها.

وعلى الرغم من الاستمرارية إلا أن الحكومات المتعاقبة وأمام الضغط الشعبي كانت تصر على الانهاء والتصفية وفق المدة التعاقدية المحددة بين الطرفين بل شرعت في تقوية سلاح الطيران الليبي ليحل محل الأمريكي في حالة الانسحاب.

إن الاحتجاج والرفض الشعبي تصاعد بعد النفط فالعلاقة كانت متوازنة بين التدفق المالي الذي أفسح المجال لبروز طبقة برجوازية وأخرى وسطى أصبحت تطالب بحقوقها السياسية وحق الوطن في التخلص من كافة أشكال التبعية. وهو ما عبر عنه صراحة رئيس مجلس النواب "مفتاح عريقيب" في خطابه أمام رئيس الدولة على أن الظروف المالية لليبيا تسمح بالامتناع العاجل عن المساعدة الأجنبية ثم بفسخ المعاهدات المتعلقة بالقواعد العسكرية[32].

وقد أشارت التقارير الأمريكية إلى ردود الأفعال الليبية في تقريرها رقم 346 قائلة" في الماضي غير البعيد كان موقف التشريعات الليبية تشجيع الاستثمارات الأجنبية لكن اكتشاف البترول قلب المعادلة رأسا على عقب وغير النظرة، وخلق بيئة جديدة تمثلت في محاولة التنصل من كل ماهو أجنبي والاحتفاظ بالمنافع التي يجلبها البترول لأنفسهم وفق مقولة مختزلة ليبيا لليبيين[33].

الخاتمة:

لقد حاولنا دراسة المصالح الأمريكية في ليبيا من حيث التكون ـ القوة ـ التأثير فالتجربة تحددت مقوماتها في الإنجاز فانحصرت سياستها في الاختراق الاقتصادي والعسكري، وكان رد الفعل الليبي يتراوح بين قبول الأول ورفض الثاني في ظل التعبئة السياسية الناصرية.

وكان للمصالح الأمريكية دور في إدماج الاقتصاد الليبي بالمنظومة الرأسمالية، وفي استكمال أسس الدولة، وتحديد توجهاتها المستقبلية، والتحكم في رسم اختياراتها المركزية في علاقاتها الخارجية وتطلعاتها الجهوية والقومية كذلك، وفي ذلك إقرار بقوة المصالح وعمق تأثيرها.

وعملت أمريكا على التكيف مع تطور وتغير واقع البلد الذي فرض عليها أن تختار الأدوات وتستبدلها إذا دعت الضرورة لذلك، تلك الأدوات والمجالات الكفيلة باسعافها على خلق توازن يمكنها من تصريف سياستها، وديمومة مصالحها وفق منطلقات نفعية بحتة.

والاحتقان السياسي والغضب الشعبي فرض على الحكومة الأمريكية ضرورة البحث عن بدائل لاستمرار مصالحها خاصة، وأن مصير الدولة الليبية

بأكمله مهدد بسبب التغيرات الاجتماعية فكيف كانت البدائل التي يمكن توظيفها وفق متطلبات المرحلة المستقبلية ؟

الهوامش:

1- مالك محمد عبيد أبوشهيوة، النظام السياسي في ليبيا (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1977) صـ3.

2- سامي الحكيم، استقلال ليبيا، ط 2، القاهرة، مكتبة الأنجلومصرية، 1970 صـ63.

3- مجيد خدوري،ليبيا الحديثة،بيروت، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، 1966،صـ136.

4- راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، ط2، طرابلس الغرب، 1953، 192.

5- نجلاء مكاوي، الصراع الخفي بين الولايات المتحدة وبريطانيا، القاهرة، وحدة الدراسات الدولية والإقليمية، صـ6.

6- راسم رشدي، المرجع السابق، صـ248.

7- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع، 1992، صـ209.

8- مجيد خدوري، المرجع سابق، 289.

9- البنك الدولي للانشاء والتعمير، تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، 1960، صـ30 ؛مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا، صـ 205.

10- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، قسم الوثائق الأجنبية، تقرير المخابرات الأمريكية 5930، تقييم استقلال ليبيا، وزارة الخارجية، 1952.

11- دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره،إسراء للنشر والتوزيع، مانشستر 1991 صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات العربية، 1970، صـ116.

12- جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية- دراسة في الجغرافيا السياسية- القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996، صـ87.

13- السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر،1994،صـ 329.
14- مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان، 1964؛ صلاح العقاد، المرجع السابق، صـ14.
15- A letter from the British Embassy in Tripoli to the outer office at the Ministry of Foreign ,28 juiay,1955,11115l/ 13/55,F.O,P.R.O ؛ تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مصدر سابق، صـ 34.
16- بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969،ترجمة عماد حاتم، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1988، صـ341.
17- المركز الوطني للدراسات التاريخية،قسم الوثائق الأجنبية، وثيقة غير مصنفة بشأن قرار من رئيس الوزراء بحل وتصفية هيئة المصالح المشتركة الليبية الأمريكية، 1960.
18-وزارة النفط، التطورات البترولية في ليبيا 1954- 1964، المطبعة الحكومية طرابلس، صـ18.
19- تقرير المخابرات الامريكية، مصدر سابق.
20- Commerce council to the Bengazi,4- february, 1958,1102l2l58. F.O
37111311796, P.R.O
21- خدوري، المرجع السابق، صـ319.
22- مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، المانيا، منشورات الجمل، 2003، صـ318.
23- نجلاء مكاوي، المرجع السابق،صـ24.
24- التقرير الأمريكي،مصدر سابق.
25- محمد يوسف المقريف، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع،2004 صـ368.